

تأثير الصدمات الاقتصادية العالمية على قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات

د. رحاب عادل صلاح الدين امين

مدرس المحاسبة معهد المدينة العالی للإدارة والتكنولوجيا

تشكل الصدمات الاقتصادية العالمية، كالأزمات المالية والركود العالمي وجائحة كورونا، اختباراً حاسماً لدرجة قدرة الدول حيث تقيس مدى قوة الاقتصاد وصلابة منظمات الدولة. وفي العقدين المنصرمين، شهد النظام الاقتصادي الدولي العديد من الصراعات، مما أثر بشكل واضح على اقتصاد دول العالم بأكمله (Reinhart & Rogoff, 2009) ولعل أهم ما يميز تلك الصدمات سرعة انتشارها بسبب التجارة العالمية والالكترونية التي تجوب العالم في العصر الحديث، وبالتحديد فقد تأثرت الدول الهشة اقتصادياً أكثر من تلك الصدمات المتعاقبة وتُظهر اغلب الأبحاث العلمية على الساحة الدولية أن الدول النامية غالباً ما تتعرض لمضاعفات عدة بسبب هشاشتها في النظام الاقتصادي العالمي واعتمادها على التصدير والتدفقات المالية الخارجية (Acemoglu & Robinson, 2012).

جدير بالذكر، أن هناك ثغرات هيكلية وداخلية للدول النامية مما ينتج عنه تفاقم بسبب التأثيرات الخارجية. فضعف الأنظمة الضريبية، وعدم جودة شبكات الأمان الاجتماعي، ومحدودية التنوع الاقتصادي والاعتماد الأوحده، وعدم ثبات السياسات، تعمل مجتمعة كمكبر للصدمات الخارجية. بمعنى آخر، لا تكمن المشكلة فقط في الصدمة ذاتها، بل في البيئة الداخلية التي تستقبل تلك الصدمة، والتي ترفع من حساسية الاقتصاد الوطني لتقلبات الخارج (إبراهيم العيسوي، ٢٠١٠). وبالتالي، فإن دراسة تأثير الصدمات العالمية تحتاج متابعة مستمرة.

جدير بالذكر، أن قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات، هي قدرة مركبة تعكس كفاءة المنظمات السياسية في التصدي للتحديات الطارئة. وتمثل هذه القدرة في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الأساسي أثناء الأزمات، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات والحماية للفتنات الأكثر تضرراً، ومحاولة عدم تحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمات سياسية أو أمنية أكبر (Boin, t Hart, Stern, & Sundelius, 2016). تقاس هذه القدرة عملياً بمدى سرعة استعادة النمو الاقتصادي، واستدامة

الموازنات العامة، وعدم تفاقم معدلات الفقر والبطالة بشكل كارثي، وقدرة الأجهزة الحكومية على التنفيذ الفعال لبرامج الاستجابة.

كما أن البعد الاستباقي والتكيفي طويل الأمد، أي قدرة الدولة على "التعلم من الأزمات" وبناء مرونة اقتصادية للمؤسسات ضد الصدمات المستقبلية. هذا ويشمل إصلاح السياسات المالية والنقدية، وتطوير آليات صدمات مثل صناديق الثروة السيادية أو برامج التأمين ضد البطالة، وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد الذي يستنزف الموارد المخصصة لإدارة الأزمات (الدويري، ٢٠١٩). وبذلك، لا تقتصر إدارة الأزمات على رد الفعل اللحظي، بل تمتد إلى التحول البنائي الذي يخفف من درجة التأثير بالصدمات المستقبلية.

ترتبط العلاقة بين الصدمات الاقتصادية وإدارة الأزمات عن طريق عدد من المؤثرات. أولاً، تؤدي الصدمات الاقتصادية العالمية إلى انكماش حاد في مصادر الإيرادات العامة للدول النامية (انخفاض عائدات الضرائب والتجارة والتحويلات)، في نفس الوقت الذي تزيد فيه الضغوط على الإنفاق العام لتمويل برامج التحفيز والدعم. هذا الضغط المالي المزدوج (انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات) يختبر قدرة الدولة على إدارة الموازنة والسياسة المالية بمرونة، وغالباً ما يدفعها إلى خيارات صعبة بين التضخم (بسبب التمويل بالعجز) أو التقشف الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي (Benedek et al., 2021). ثانياً، تضغط الصدمات على سعر الصرف واحتياطيات النقد الأجنبي، مما يقيد قدرة البنك المركزي على الاستقرار النقدي واستيراد السلع الأساسية، وهي عناصر حيوية لإدارة الأزمة.

أخيراً، توضح الأدلة التاريخية أن العلاقة ليست حتمية بالكامل، بل تتوسطها عوامل التخفيف. فالدول النامية التي تمتلك منظمات تتسم بالقوة وحوكمة رشيدة ومساحة مالية كافية قبل الأزمة، تظهر قدرة أعلى على امتصاص الصدمة وإدارة الأزمة بفاعلية مقارنة بنظيراتها التي تفتقر لهذه المزايا (World Bank, 2022). كما أن طبيعة النظام السياسي ودرجة التماسك الاجتماعي تلعبان دوراً حاسماً في تحديد مسار إدارة الأزمة. لذا، يسعى هذا البحث إلى تحليل هذه العلاقة المعقدة، سعياً لفهم كيف يمكن للدول النامية، رغم قيودها الهيكلية، أن تبني وتدعم قدراتها على الصمود في وجه عواصف الاقتصاد العالمي المتكررة.

على الرغم من أن الصدمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19 وأزمة الحرب في أوكرانيا، قد أثرت على اقتصاديات جميع الدول، بتداعيات متماثلة في قنوات انتقالها عبر انقطاع سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضيق السيولة العالمية، إلا أن درجة التأثير ونجاح السياسات في مواجهة اختلافت تباينت بشكل كبير بين الدول النامية. هذا التباين يُبرز لغزاً بحثياً محورياً: لماذا تفشل بعض الدول النامية، رغم بذل الجهود السياسية المبذولة، في إدارة تداعيات الصدمات الخارجية وإيجاد مسار مرن للتعافي، بينما تتمكن أخرى من احتواء الأضرار نسبياً؟

تتجسد هذه الإشكالية بوضوح في حالة جمهورية مصر العربية، التي تشكل حالة تطبيقية مثالية لدراسة الفجوة بين حدة الصدمة وفعالية الاستجابة. فمصر، كدولة نامية كبرى وذات احتياجات تنموية واجتماعية هائلة، تواجه تحدياً يتمحور في إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية المتلاحقة. حيث تُظهر التجربة المصرية في مواجهة صدمتي الجائحة يعقب ذلك الحرب في أوكرانيا نمطاً غير مستقر على الرغم من استجابة الدولة بشكل سريع بإعلان حزم للتحفيز والمحافظة على المواطنين مثل برنامج تكافل وكرامة، وإجراءات لتثبيت الأسعار. فقد تحولت الصدمات العالمية إلى محفز لأزمات مصر الهيكلية الكامنة، مما أدى إلى:

- ١- أزمة تضخم جامحة: تجاوز معدل التضخم السنوي ٣٥٪ في منتصف ٢٠٢٣ (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣)، وهو أحد أعلى المعدلات في العالم، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية.
 - ٢- ضغوط هائلة على ميزان المدفوعات والعملة: استنزفت الأزمات الاحتياطيات النقدية وأدت إلى انخفاض حاد في قيمة الجنيه المصري في سلسلة من مراحل التعويم، مما زاد من عبء الديون الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية والحد من قدرة الدولة على استيراد السلع الأساسية.
 - ٣- تحديات اجتماعية متصاعدة: مع استمرار ارتفاع الأسعار، زادت حدة الضغوط المعيشية على الأسر.
- بالتالي، تكمن المشكلة البحثية المركزية في نموذج إدارة الأزمات في مصر، رغم توافر الإرادة السياسية والتدخل المباشر، في تحقيق نتائج مستدامة في التصدي للصدمات الخارجية. إلا أن هناك أدوات السياسة التقليدية (الدعم، التحفيز المالي) وبين المحددات الهيكلية الحقيقية للقدرة على الصمود. إذن، تتمثل القضية البحثية في هذه الحالة التطبيقية هو: كيف يمكن تحسين السياسات والإجراءات المصرية المتبعة في

إدارة الأزمات العالميتين الأخيرتين في منع تحول الصدمة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية حادة وممتدة؟ وما

هي العوامل الهيكلية والمؤسسية التي قيدت فعالية هذه السياسات وحالت دون بناء مرونة كافية؟

ومن خلال اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة يتبين ان اجابة تلك التساؤل قد تتمثل فى الاتى

✓ **الهيكل الاقتصادي الأحادي:** الاعتماد المفرط على مصادر إيرادات غير مستقرة (تحويلات

العاملين، السياحة، قناة السويس) وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية المحلية.

✓ **ضعف المساحة المالية:** ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (تجاوز ٩٠٪)، مما حد

من قدرة الحكومة على الإنفاق التحفيزي الكافي دون المخاطرة بأزمة ديون (صندوق النقد

الدولي، ٢٠٢٣)

✓ **قيود المنظمات والحوكمة:** قد تكون فعالية توزيع الدعم وإدارة برامج الحماية الاجتماعية

محدودة مما يخفض من أثر السياسات المعلنة.

✓ **سياسة سعر الصرف:** نظام سعر الصرف شبه الثابت لفترات طويلة أدى إلى تراكم اختلالات،

جعل عملية التصحيح لاحقاً (التعويم) أكثر تكلفةً على الاقتصاد الكلي.

لذلك، تهدف هذه الدراسة، من خلال التركيز على الحالة المصرية، إلى تحليل الفجوة بين السياسات

المعلنة ونتائج إدارة الأزمات. وتسعى للإجابة عن السؤال: كيف يمكن لدولة نامية مثل مصر، تواجه قيوداً

هيكلية ثابتة، أن تعيد تصميم أطر سياساتها وإصلاح منظماتها دون التأثير بالصددمات العالمية، إلى دولة

"قادرة على التكيف" تدير الأزمات بفعالية وتحافظ على مسار التنمية بشكل مستقر؟ الإجابة على هذا

التساؤل لا تهتم مصر فحسب، بل تمثل دليلاً عملياً للعديد من الدول النامية التي تشترك في خصائص

اقتصادية ومنظمية متشابهة.

ويتمثل التساؤل الرئيسي: كيف تؤثر الصدمات الاقتصادية العالمية على قدرة جمهورية مصر العربية على

إدارة الأزمات، وما العوامل الوسيطة التي تفسر الفجوة بين السياسات المعلنة والنتائج الفعلية في التعامل

مع هذه الصدمات

الإطار المفاهيمي للبحث

<p>يشير مفهوم الصدمة الاقتصادية العالمية إلى حدث مفاجئ وحاد خارجي، ينشأ في النظام الاقتصادي أو المالي العالمي، وينتقل عبر قنوات متشابكة ليخل بتوازن الاقتصادات الوطنية، خاصة تلك الأكثر انكشافاً وتأثراً بالخارج (Blanchard, 2009) وهي تمتاز بسمات العمومية (تؤثر على العديد من الدول)، الحدة، وسرعة الانتقال. لم تعد هذه الصدمات نادرة، بل أصبحت سمة متكررة ومكثفة للعولمة، كما يوثق ذلك رينهارت وروغوف (2009) في تحليلهما التاريخي للأزمات المالية تنقسم هذه الصدمات إلى أنواع رئيسية منها: أزمات مالية ونقدية (مثل أزمة 2008)، صدمات أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة)، الكوارث العالمية (كجائحة كوفيد-19)، والصدمات الجيوسياسية التي تعطل التجارة وسلاسل الإمداد (كالحرب في أوكرانيا). (World Bank, 2022) (تنتقل آثارها عبر ثلاث قنوات أساسية:</p> <p>1-قناة التجارة: من خلال انخفاض الطلب العالمي على الصادرات أو ارتفاع تكلفة الواردات الأساسية. (Bénassy-Quéré & Pisani-Ferry, 2019)</p> <p>2-قناة التمويل: عبر انكماش تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر وغير المباشر، أو تراجع التحويلات المالية للعمالة، أو ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي (Forbes & Warnock, 2012).</p> <p>3-قناة الثقة والمخاطر: مما يؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وتراجع الاستثمار المحلي، وهروب رؤوس الأموال. (Baker, Bloom, & Davis, 2016)</p>	<p>الصدمة الاقتصادية العالمية: المفهوم والسمات</p>
<p>لا تقتصر قدرة إدارة الأزمات هنا على الاستجابة الفورية الطارئة، بل هي مفهوم أوسع يشير إلى المرونة الاقتصادية والمؤسسية (Resilience) للدولة في مواجهة الصدمات الخارجية. تعرف المرونة الاقتصادية، وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2020)، على أنها قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمة والتعافي منها، مع الحفاظ على مساره التنموي وتجنب الأضرار الدائمة للرأس المال البشري والمادي.</p> <p>تتكون هذه القدرة من ثلاثة أبعاد مترابطة (Boin, 't Hart, Stern, & Sundelius, 2016):</p> <p>1-القدرة الاستباقية: وتعني وجود استعداد مؤسسي وسياساتي مسبق، مثل وجود صناديق سيادية، واحتياطات استراتيجية، وأطر مالية تسمح بالمرونة في الإنفاق (مثل قواعد المالية العامة القادرة على التكيف)</p> <p>2-القدرة على الاستجابة: وتتضمن الكفاءة في تنفيذ سياسات مالية ونقدية واجتماعية مستهدفة وسريعة للتخفيف من آثار الصدمة. تقاس بمدى ملاءمة السياسات واتساقها وزمن استجابتها. (Haldane, 2017)</p> <p>3-القدرة على التعافي والتحول: وهي القدرة على "التعلم من الأزمة" لإعادة بناء أفضل من خلال إصلاحات هيكلية تعالج مواطن الضعف التي كشفتها الأزمة، مثل إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيز التنوع الاقتصادي. (UN, 2015)</p>	<p>قدرة إدارة الأزمات في الدول النامية: نحو مفهوم مركب</p>

النظريات المفسرة للدراسة

يوظف هذا البحث عدداً من الأطر النظرية المترابطة لتفسير العلاقة بين الصدمات الاقتصادية العالمية وقدرة الدول النامية، كحالة مصر، على إدارة الأزمات. وتعمل هذه النظريات على مستويات مختلفة: بعضها يفسر مدى التأثير (الهشاشة)، والبعض الآخر يفسر طبيعة الاستجابة (السياسات والمؤسسات)

١- نظرية الاعتماد (Dependency Theory) والنظام العالمي (World-System Theory) تفسير الهشاشة الهيكلية تقدم هذه النظرية، المتمثلة في أعمال أندريه جندر فرانك (١٩٦٦) وإيمانويل والرشتاين (١٩٧٤)، إطاراً تفسيرياً قوياً للمتغير المستقل (شدة التأثير) وللمتغير الوسيط المتعلق بالهياكل الاقتصادية. حيث تفترض النظرية أن النظام الاقتصادي العالمي يتسم بتقسيم هرمي بين دول "المركز" الصناعية المتقدمة ودول "الأطراف" النامية. تقوم العلاقة على استغلال المركز للأطراف من خلال تبادل غير متكافئ، حيث تصدر الأطراف سلعاً أولية رخيصة ومواد خام، وتستورد سلعاً مصنعة وخدمات مرتفعة القيمة. هذا يؤدي إلى تكوين هياكل اقتصادية مشوهة ومعتمدة في الدول النامية حيث تفسر هذه النظرية سبب الهشاشة الهيكلية للاقتصاد المصري وغيره من الاقتصادات النامية التي تُعد إرثاً تاريخياً لهذا النمط من التبعية. فالاقتصاد المصري، رغم بعض التصنيع، لا يزال يعاني من:

١- التبعية بشكل جزئي للخارج في بعض السلع الأساسية (القمح، الزيوت، الأدوية) مما يجعله عرضة لصدمات الأسعار العالمية.

٢- عدم اكتمال الهيكل الإنتاجي بشكل تام والاعتماد على التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي بشكل جزئي.

٣- تقلب مصادر الإيراد الخارجية (تحويلات العاملين، السياحة) المرتبطة بدورات الاقتصاد العالمي.

٢- نظرية المرونة الاقتصادية (Economic Resilience Theory): تفسير الاستجابة

والتعافي

تطورت هذه النظرية المعاصرة من أدبيات إدارة الكوارث والتنمية الاقتصادية، وتركز بشكل مباشر على المتغير التابع (القدرة على إدارة الأزمات) والمتغير الوسيط المتعلق بالمؤسسات والحوكمة. وتعرف المرونة

الاقتصادية بأنها قدرة النظام الاقتصادي على استباق الصدمات، وامتصاصها، والتكيف معها، والتعافي منها بشكل يحافظ على وظائفه الأساسية ويسرع العودة إلى مسار التنمية (Briguglio, Cordina, Farrugia, & Vella, 2009). تؤكد النظرية أن المرونة لا تُعطى، بل تُبنى، وهي نتاج خيارات سياساتية ومؤسسية متعمدة حيث توفر النظرية إطاراً لتحليل أداء مصر عبر الأبعاد الأربعة:

١- الاستباق (Anticipation) هل كان لدى مصر إطار مؤسسي للاستعداد (مثل صندوق سيادي قوي، احتياطات غذائية، قواعد مالية مرنة)؟.

٢- الامتصاص (Absorption) هل تمكنت السياسات المالية والنقدية والاجتماعية من احتواء الأثر المباشر للصدمة؟ هنا يُحلل مدى كبح جماح التضخم والحفاظ على قيمة العملة.

٣- التكيف (Adaptation) هل عدلت المؤسسات والسياسات من أساليب عملها أثناء الأزمة (مثل تحسين استهداف الدعم رقمياً)؟

٤- التعافي والتحول (Recovery & Transformation) هل أدت إدارة الأزمة إلى إصلاحات هيكلية، أم إلى تراكم المزيد من الدين والاختلالات؟

٣- نظرية الاختيار العام (Public Choice Theory) تفسير فجوة الأداء

تقدم هذه النظرية، المرتبطة بأعمال جيمس بوكانان وجوردون تولوك (1962)، عدسة تحليلية حاسمة لتفسير فجوة الأداء بين السياسات المعلنة ونتائجها على الأرض، وهو محور اللغز البحثي. وتنطلق النظرية من تطبيق الأدوات الاقتصادية (تحليل المصلحة والمنفعة) على السلوك السياسي والمؤسسي. وتفترض أن صناع السياسات والبيروقراطيين (مثل المسؤولين الحكوميين) عقلانيون ويسعون إلى تعظيم منفعتهم الشخصية (السلطة، الميزانية، إعادة الانتخاب) وليس بالضرورة المنفعة الاجتماعية (Buchanan & Tullock, 1962). حيث تساعد هذه النظرية في تفسير أسباب الاختيارات السياسية في إدارة الأزمات في مصر:

٢- التحيز نحو الحلول القصيرة الأجل والمرئية: قد تفضل الحكومة سياسات مثل الدعم العام غير المستهدف أو تثبيت الأسعار (الذي يؤدي لنقص السلع) لأنها تحقق مكاسب سريعة وتهدئة اجتماعية فورية.

٢- ضعف المساءلة والمحاسبة: في غياب مؤسسات رقابية قوية تستخدم التكنولوجيا لاحكام الامور الا ان الامر بدأ بالتحسن في ظل اتجاه الدولة نحو التحول الرقمي في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي وترى الباحثة ان هذه النظريات لا تتعارض ؛ بل تكمل بعضها البعض لتقديم تفسير متعدد المستويات :

١- نظرية الاعتماد تفسر الخلفية الهيكلية طويلة المدى لمصر أمام الصدمات .

٢- نظرية المرونة توفر إطاراً معيارياً وتحليلياً لتقييم أداء السياسات والمؤسسات في مواجهة هذه الصدمات .

٣- نظرية الاختيار العام تكشف الدوافع والمحفزات الكامنة داخل النظام السياسي والمؤسسي التي قد تحيد بالسياسات عن المسار الأمثل للمرونة .

وبالتالي ، فإن إدارة الأزمات في مصر تُفهم على أنها نتاج تفاعل : هيكل تابع نظرية الاعتماد في بناء مؤسسات المرونة ونظرية المرونة لعملية صنع القرار السياسي ونظرية الاختيار العام هذا التركيب النظري يوجه البحث نحو تحليل ليس فقط "ماذا حدث" بل "لماذا حدث بهذه الطريقة" على مستويات التحليل الهيكلية والمؤسسية والسياسية .

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (Tambunan, 2011) إلى فحص تجربة إندونيسيا خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، من خلال تحليل التأثيرات على الاقتصاد الإندونيسي ، وفهم قنوات انتقال الأزمات اقتصادياً ، وتلخيص نتائج أنشطة المراقبة التي نفذتها مؤسسات محلية خلال الأزمة وتم الاعتماد في الدراسة على بيانات ثانوية وتحليل لأدبيات سابقة . كما تمت الإشارة إلى عدة مسوح ميدانية أجرتها مؤسسات أخرى واعتمدت الدراسة على : تحليل البيانات الثانوية من مصادر مثل البنك الدولي ، و BPS الجهاز المركزي للإحصاء ، ووزارة الصناعة ، ووزارة التجارة . وقد اظهرت اهم نتائج هذه الدراسة مرونة نسبية في الاقتصاد الإندونيسي ومرونة نسبية تجاه الأزمة مقارنة بأزمة ١٩٩٧ / ١٩٩٨ ، حيث كان النمو أقل تأثراً في ٢٠٠٩ وتفاوتت التأثيرات على مستوى المناطق والأسر . وكانت المناطق ذات الاقتصاد الموجه للتصدير (مثل مناطق صناعة الأثاث والنسيج) أكثر تضرراً . أما على صعيد قطاع التصدير (خاصة السلع الأساسية والصناعات الموجهة للتصدير مثل الأثاث والنسيج) كان القناة الرئيسية لانتقال

الصدمة، مما أدى إلى انخفاض الطلبات والإيرادات وتسريح العمالة. واما على الصعيد الاجتماعي تأثرت الأسر من خلال انخفاض الدخل، وارتفاع أسعار الغذاء، وتبني استراتيجيات تكيف مثل استبدال الغذاء ببدائل أرخص، والاعتماد على المدخرات أو القروض، والبحث عن أعمال إضافية. وبالنسبة لبرامج الحماية الاجتماعية الحكومية (مثل برنامج الأرز المدعوم RASKIN والتحويلات النقدية المباشرة BLT ساعدت في التخفيف من حدة التأثير على الأسر الفقيرة).

هدفت دراسة (Audiguier, 2012) إلى تحليل التأثير قصير المدى للأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) على نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً (LDCs) ومقارنة هذا التأثير مع البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل الأدنى. كما تسعى إلى فهم آليات انتقال الصدمات الخارجية، ودور السياسات الاقتصادية والمساعدات الخارجية في التخفيف من حدة هذه الصدمات وقد تمت الدراسة على ٩٨ اقتصاداً غير متقدم (يشمل بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل)، منها ٣٤ بلداً مصنفاً كأقل البلدان نمواً (LDCs) وذلك في الفترة الزمنية من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٩. وقد تم الاعتماد على دراسات الحالة واختيار ثلاث دول من فئة أقل البلدان نمواً كحالات دراسية وهم مالي، أوغندا، وزامبيا وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير محدود على أقل البلدان نمواً كانت صدمة الناتج الناجمة عن الأزمة أقل من المتوقع وأقل حدة مقارنة ببلدان نامية أخرى، حيث حافظ ثلثا دول أقل البلدان نمواً على نمو إيجابي في ٢٠٠٩. كما ان قناة الطلب الخارجي يُعزى معظم الانخفاض في النمو إلى الانهيار الحاد في الطلب الخارجي (انخفاض حجم التجارة العالمية)، وليس إلى صدمات شروط التبادل التجاري أو تدفقات رأس المال. أما على صعيد دور المساعدات الخارجية كانت المساعدات الخارجية العامل السياسي الأكثر قوة في تخفيف التأثير السلبي للصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً. وبالنسبة للدور المحدود للسياسات المحلية فلم تظهر معظم متغيرات السياسات المحلية (مثل الموقف المالي، نظام سعر الصرف) علاقة قوية وثابتة مع القدرة على التخفيف من الصدمة. ومن ناحية أهمية المخزون الاحتياطي ساعدت الاحتياطات الدولية المرتفعة نسبياً التي تراكمت خلال فترة الازدهار (قبل ٢٠٠٧) بعض البلدان على تنفيذ سياسات مالية مضادة للدورة الاقتصادية.

هدفت دراسة (Ötker-Robe & Podpiera, 2013) إلى تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأزمات المالية، مع التركيز على الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وفهم

قنوات انتقال الصدمات المالية إلى المجال الاجتماعي، وتقديم أدلة على تدهور مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وتقديم توصيات لتعزيز إدارة المخاطر وحماية الفئات الضعيفة. اعتمدت الدراسة على بيانات من مجموعة واسعة من البلدان المتقدمة والنامية، تم جمع البيانات من مصادر مثل: مؤشرات التنمية العالمية البنك الدولي منظمة العمل الدولية اليوروستات. صندوق النقد الدولي. تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية وقد توصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى تدهور مؤشرات العمل والدخل.

هدفت دراسة (Bhattacharya & Dasgupta, 2012) إلى نمذجة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (٢٠٠٨) باعتبارها صدمة خارجية على أقل البلدان نمواً (LDCs). واختبار فرضية أن قوة الأساسيات الاقتصادية الكلية وضعف الاندماج في الأسواق المالية الدولية قد حميا أقل البلدان نمواً من آثار الأزمة وأخيراً، التنبؤ بتأثير ركود عالمي محتمل مزدوج (Double-dip recession) على أقل البلدان نمواً وقد تم التطبيق على ٣١ دولة من أقل البلدان نمواً (LDCs) خلال الفترة (2010-2005) وقد توصلت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أنه تأثرت أقل البلدان نمواً سلباً بالأزمة، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٨.٦٪ عام ٢٠٠٧ إلى ٤.٦٪ عام ٢٠٠٩. وكان لصدمة الطلب الخارجي تأثير سلبي ومستمر على نمو الناتج المحلي الإجمالي لمدة تصل إلى ٥ سنوات وكانت صدمة شروط التبادل التجاري أقل استمرارية (تصل إلى ٣ سنوات) وأن الدول ذات نسبة الدين العالية إلى الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الاحتياطيات الدولية كانت أكثر عرضة للتأثر بالصدمة الخارجية. كما ان التنبؤ بركود مزدوج يشير إلى أن التعافي قد يستغرق حوالي ٧ سنوات.

تهدف دراسة (Naudé, 2010) إلى تحليل تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) على البلدان النامية، وتقييم استجاباتها على المستويين الوطني والعالمي، واستكشاف خيارات التعافي المستدام في ظل تغير نماذج التنمية الدولية. وتركز الدراسة على البلدان النامية بشكل عام، مع أمثلة محددة من مناطق مختلفة مثل أفريقيا (مثل بوتسوانا، جنوب أفريقيا)، وآسيا (مثل الصين، الهند)، وأمريكا اللاتينية. كما تشمل تحليلاً للتدفقات المالية العالمية والمساعدات والتجارة وأسعار السلع الأساسية وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والتحليلي للبيانات الثانوية من تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصادر أخرى، مع تحليل السياسات المطبقة في البلدان النامية والاستجابات العالمية مثل قمة مجموعة العشرين ومؤتمر الأمم المتحدة وقد أظهرت البلدان النامية مرونة

أكبر مقارنة بالأزمات السابقة بسبب تحسن إدارة الاقتصاد الكلي واحتياطات النقد الأجنبي . وقد تراجعت التدفقات المالية (المساعدات، التحويلات، الاستثمار الأجنبي) إلى البلدان النامية بشكل حاد . وكانت الاستجابات العالمية غير كافية، حيث ركزت على إنقاذ القطاع المالي في الدول الغنية مع إهمال دعم البلدان الفقيرة . وظهر تحول نحو نموذج تنموي جديد يعزز دور الأمم المتحدة والاعتماد على الذات والتعاون الإقليمي

هدفت دراسة (te Velde et al, 2010) الدراسة إلى رصد وتحليل آثار الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) على البلدان النامية، من خلال دراسة آليات الانتقال (التدفقات الرأسمالية، التجارة، التحويلات المالية، المساعدات) وآثارها على النمو والتوظيف والفقير، بالإضافة إلى تقييم استجابات السياسات المحلية والدولية . شملت الدراسة ١١ دولة نامية وتم جمع البيانات من خلال فرق بحثية وطنية بالتعاون مع مؤسسة ODI خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠٠٩ وقد توصلت أهم النتائج ان التدفقات الرأسمالية الخاصة تأثرت الاستثمارات المحفظة بشدة، خاصة في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩، مع علامات تعافي جزئي في منتصف ٢٠٠٩ وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في عدة دول (مثل كمبوديا، الكونغو، بوليفيا)، عكس الاعتقاد السائد بأنها أكثر مرونة وظلت أنظمة البنوك المحلية مستقرة نسبياً في بعض الدول (تنزانيا، كينيا)، بينما تأثرت في دول أخرى (زامبيا، السودان) . أما بالنسبة للتجارة والقطاعات فقد انخفضت صادرات السلع الأساسية (النفط، المعادن، المنتجات الزراعية) بسبب تراجع الأسعار العالمية وتأثرت قطاعات الملابس الجاهزة (بنغلاديش، كمبوديا) والبستنة والسياحة سلباً وساعد تحسن أسعار بعض السلع (مثل النحاس والذهب) في تعافي بعض الاقتصادات لاحقاً . أما على صعيد التحويلات المالية تباطأ نمو التحويلات في معظم الدول، إلا في بنغلاديش التي حافظت على نموها وبدأ التعافي في منتصف ٢٠٠٩ في بعض الدول (كينيا، بوليفيا) . أما بالنسبة للمساعدات الدولية لم تشهد المساعدات انسحاباً كبيراً، لكن بعض الدول عبرت عن مخاوف من انخفاضها وزادت مؤسسات التمويل الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) من دعمها للدول منخفضة الدخل . وبالنسبة للآثار الاقتصادية والاجتماعية تراجع النمو في معظم الدول، خاصة تلك المعتمدة على الصادرات (كمبوديا، الكونغو) وفقدان الوظائف في قطاعات الملابس والتعدين والسياحة . وزيادة متوقعة في معدلات الفقر، خاصة في الدول الأكثر تأثراً . وأخيراً فبالنسبة لاستجابات السياسات تبنت

معظم الدول سياسات مالية ونقدية توسعية لتحفيز الاقتصاد لم تلجأ الدول إلى إجراءات حمائية كبيرة وشكلت بعض الدول فرق عمل خاصة لإدارة الأزمة (مثل بنغلاديش، تنزانيا).

تهدف دراسة (Griffith-Jones, S., & Ocampo, 2009) إلى تحليل آليات انتقال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وتقديم توصيات سياساتية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لمواجهة آثارها، مع التركيز على حماية الفقراء وتحقيق أهداف الألفية للتنمية. وتركز الدراسة على ٩٠ دولة نامية واقتصاداً انتقالياً يبلغ عدد سكان كل منها أكثر من ٥ ملايين نسمة (حتى عام ٢٠٠٧)، وتغطي تحليلاً إقليمياً يشمل: أفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، ودول الكومنولث المستقلة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط، وآسيا (بما في ذلك الدول الصناعية الجديدة). اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية وصفية تقوم على مراجعة البيانات الثانوية والمؤشرات الاقتصادية الكلية (مثل الحساب الجاري، والدين الخارجي، واحتياطيات النقد الأجنبي) من مصادر مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى تحليل اتجاهات التحويلات المالية وتدفقات رأس المال والتجارة الدولية. وتوصلت ابرز نتائج الدراسة الى ان آليات انتقال الأزمة تأثرت التحويلات المالية لكنها أظهرت مرونة نسبية وانخفضت تدفقات رأس المال الخاص بشكل حاد، خاصة في الأسواق الناشئة، مع تراجع في إصدار السندات والإقراض المصرفي انكمش حجم التجارة العالمية، خاصة للصادرات الصناعية والخدمات، بينما تأثرت أسعار السلع الأولية (خاصة المعادن والنفط) بهبوط حاد. أما بالنسبة للوضع الاقتصادي للدول النامية فيوجد تحسّن وضع العديد من الدول فيما يتعلق بالدين الخارجي واحتياطيات النقد الأجنبي مقارنة بالأزمات السابقة، مما وفر لها هامشاً أكبر لاتباع سياسات مضادة للدورة الاقتصادية. وهناك استثناءات رئيسية تشمل دول أوروبا الوسطى والشرقية وبعض دول جنوب آسيا التي تعاني من عجز في الحساب الجاري ومواقف مالية هشة.

هدفت دراسة (حسيبة وبوحالسة، ٢٠٢١) إلى تحليل كيفية إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في ظل العولمة، مع التركيز على دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في إطار العولمة المالية، وتقييم أداء المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين في إدارة الأزمات، واستشراف آفاق إدارة الأزمات المستقبلية من خلال حوكمة مالية عالمية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النظري التحليلي، وتم التركيز على: حالات أزمات مالية وعالمية رئيسية مثل: الأزمة المالية الآسيوية (١٩٩٧)، أزمة الرهن

العقاري الأمريكي (٢٠٠٨) التي تحولت إلى أزمة مالية عالمية. وتحليل دور المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي. البنك الدولي. مجموعة العشرين. مجلس الاستقرار المالي. وقد توصل ابرز نتائج هذه الدراسة الى زيادة ترابط الاقتصاديات العالمية بسبب سياسات تحرير الأسواق المالية في ظل العولمة، مما جعل الأزمات محلية تتحول سريعاً إلى أزمات عالمية. وفشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ بالأزمات وإدارتها بشكل فعال في بعض الحالات (مثل الأزمة الآسيوية) وظهور دور متنامٍ لمجموعة العشرين في تنسيق الجهود الدولية لإدارة الأزمات، كما في أزمة ٢٠٠٨. وضرورة إصلاح المؤسسات النقدية والمالية الدولية لتعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي وزيادة تمثيل الدول الناشئة وأهمية تعزيز الحوكمة المالية العالمية من خلال قواعد رقابية موحدة وتعزيز الشفافية.

استهدفت دراسة (Claessens et al, 2010) توضيح الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية في إدارة آثار الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع التركيز على فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية. وقد تم اجراء دراسة تحليلية مقارنة شملت ٢٠ دولة نامية من مختلف المناطق (منها مصر، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا)، باستخدام منهج دراسة الحالة المتعددة وتحليل البيانات الثانوية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. وقد اشارت اهم نتائج الدراسة أن الدول التي تبنت سياسات مضادة للدورة الاقتصادية (Counter-Cyclical)، وتمتعت بمساحة مالية كافية (مثل احتياطات نقدية أكبر، ودين عام منخفض نسبياً قبل الأزمة)، تمكنت من تنفيذ حزم تحفيزية فعالة وحققت انتعاشاً أسرع. في المقابل، عانت الدول ذات المرونة المحدودة (مثل مصر وقتها) من صعوبات أكبر في التصدي للأزمة، مما اضطرها إلى سياسات أكثر تقشفاً على المدى المتوسط.

استهدفت دراسة (Abdelhamid & El-Shahat, 2020) قياس أثر تقلبات أسعار الغذاء العالمية على التضخم المحلي في مصر، وتقييم فعالية سياسات الدعم والتثبيت في التخفيف من هذا الأثر. وقد تم اجراء دراسة قياسية باستخدام نماذج سلاسل زمنية VAR واختبارات التكامل المشترك لبيانات ربع سنوية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٨. جمعت البيانات من البنك المركزي المصري ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وأثبتت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين أسعار الغذاء العالمية والتضخم في مصر، مع انتقال سريع نسبياً للأثر (خلال ١-٢ ربع). كما أظهرت أن سياسات الدعم

والثبوت ساهمت في تأخير وتخفيف حدة الصدمة على المستهلكين على المدى القصير، لكنها كبدت الموازنة العامة أعباء كبيرة وخلقت تشوهات في السوق .

استهدفت دراسة (El-Mikawy & Benhaddou, 2021) تقييم دور جودة المؤسسات في تحديد فعالية استجابات السياسات الصحية والاقتصادية خلال الموجة الأولى من جائحة كوفيد-١٩ . وقد تم اجراء دراسة نوعية مقارنة باستخدام تحليل المضمون للقرارات والإجراءات الحكومية، ومقابلات مع خبراء، وبيانات عن مؤشرات الحوكمة (مؤشر البنك الدولي) في كل من مصر والمغرب خلال عام ٢٠٢٠ . وخلصت الدراسة إلى أن فعالية الاستجابة كانت مرتبطة بقدرة المؤسسات على التنسيق السريع بين الجهات المختلفة (الصحة، المالية، البنك المركزي) . كما أشارت إلى أن الشفافية في نشر المعلومات والبيانات عززت الثقة ومكنت من استهداف أفضل للبرامج الاجتماعية في المغرب مقارنة بالتحديات التي واجهتها مصر في هذا الصدد .

هدفت دراسة (Wahba, 2022) إلى تحليل الدور التمويلي والتخفيفي لتحويلات المصريين العاملين بالخارج في مواجهة صدمات ميزان المدفوعات وانخفاض الاحتياطي النقدي . وقد تم دراسة تحليلية وقياسية تعتمد على بيانات سنوية من البنك المركزي المصري والبنك الدولي للفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠ . تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار العلاقة بين التحويلات وعجز الحساب الجاري وقيمة الجنيه . وأكدت الدراسة أن التحويلات تعمل كآلية مهمة لامتصاص الصدمات، حيث تزيد عادةً في أوقات الأزمات (مثل حرب الخليج ١٩٩١ ، والربيع العربي ٢٠١١) مما يساهم في تمويل العجز وتثبيت سوق الصرف . ومع ذلك، أشارت إلى أن الاعتماد عليها كمصدر دائم يمثل نقطة ضعف هيكلية، خاصة مع تقلبها المحتمل بسبب أوضاع الدول المضيفة .

هدفت دراسة (Al-Mashat, R., & others, 2022) تقييم مدى فعالية إطار استهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي المصري في تحقيق الاستقرار السعري في ظل صدمات جانب العرض المتكررة (كوفيد-١٩ ، الحرب في أوكرانيا) وقد تم اجراء دراسة تحليلية ونظرية تعتمد على تحليل بيانات البنك المركزي المصري، وتقييم قرارات لجنة السياسة النقدية في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣ ، ضمن إطار نظري لنقد سياسات استهداف التضخم في الاقتصادات النامية المستوردة للتضخم . ووضحت الدراسة أن فعالية استهداف التضخم كانت محدودة في مواجهة صدمات حادة ناتجة عن ارتفاع أسعار

السلع العالمية، حيث أن رفع أسعار الفائدة لم يكن حلاً ناجحاً لمواجهة التضخم ناشئ عن جانب العرض وأزمة نقص العملة الأجنبية. كما أن السياسة واجهت تناقضاً بين هدف مكافحة التضخم وهدف الحفاظ على النمو.

التعليق العام على الدراسات السابقة

لاحظت الباحثة تنوع المنهجيات فقد شملت الدراسات الزوايا المختلفة للأزمة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بشكل خاص، من منظور الاقتصاد الكلي (Tambunan, 2011; Audiguier, 2012) إلى التحليل الاجتماعي والفقر (Ötoker-Robe & Podpiera, 2013; te Velde et al, 2010)، وصولاً إلى تحليل السياسات والحوكمة (Claessens et al, 2010; Griffith-Jones & Ocampo, 2009 حسيبة وبوحالسة، ٢٠٢١). كما تنوعت المنهجيات بين الدراسات القطرية والمقارنة وتحليل السلاسل الزمنية. كما تم الإجماع على آليات حيث اتفقت الغالبية العظمى من الدراسات على أن قناة الطلب الخارجي والتجارة الدولية كانت المسار الأساسي لانتقال الصدمة خلال أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يليها قنوات التدفقات الرأسمالية والتحويلات المالية. وأكدت على أهمية البيئة التحتية والسياسات فقد أظهرت النتائج أن مرونة الدول النامية وتفاوت تأثيرها يعتمدان على عوامل مثل:

✓ قوة الأساسيات الاقتصادية الكلية قبل الأزمة (احتياطيات النقد الأجنبي، وضع المالية العامة)

✓ هيكل الاقتصاد ودرجة الاعتماد على الصادرات أو السلع الأساسية.

✓ فعالية السياسات المحلية المضادة للدورة الاقتصادية ووجود مساحة مالية لها.

✓ جودة المؤسسات والحوكمة كما أشارت دراسة El-Mikawy & Benhaddou, 2021

في سياق مختلف.

✓ دور المساعدات والتمويل الخارجي كعامل مخفف للصدمة، خاصة في أقل البلدان نمواً.

جدير بالذكر، أنه تم التركيز على أزمات تاريخية محددة في الدراسات السابقة حيث ركز الجزء الأكبر من الأدبيات المقدمة على أزمة 2008-2009 العالمية، مع بعض الإشارات للأزمة الآسيوية ١٩٩٧. أما الدراسات التي تناولت صدمات لاحقة (كجائحة كوفيد-١٩ والأزمة الأوكرانية) فتناولتها بشكل منفرد أو في سياق سياسة محددة (كاستهداف التضخم في دراسة (Al-Mashat, 2022)).

كما تمت الإشارة إلى اشكاليات وقضايا جديدة حيث أشارت بعض الدراسات الأحدث مثل (Al-Mashat, 2022) إلى تحديات جديدة تواجه السياسات التقليدية لإدارة الأزمات في الدول النامية، مثل محدودية فعالية استهداف التضخم في مواجهة صدمات جانب العرض العالمية، والتضارب بين أهداف الاستقرار السعري والنمو في ظل نقص العملة الأجنبية .
وبناءً على العرض السابق، تبرز الفجوة البحثية التالية، عدم وجود إطار تحليلي متكامل يدرس كيفية تأثير تواتر وتداخل الصدمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة (مثل: جائحة كوفيد-19 ← الأزمة الروسية الأوكرانية في مصر) على تآكل أو تعزيز قدرات إدارة الأزمات في الدول النامية على المدى المتوسط .

النتائج

- ١ . **محدودية المساحة المالية كقيود رئيسي** : أظهرت النتائج أن ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وما نتج عنه من أعباء خدمة دين متزايدة، حد بشكل كبير من قدرة الحكومة على تبني سياسات مالية مضادة للدورة الاقتصادية (Counter-Cyclical) بقوة كافية، مما جعل خياراتها محصورة بين التضخم أو التقشف .
- ٢ . **فجوة الأداء بين السياسات والنتائج** : توصل البحث إلى وجود فجوة واضحة بين سرعة الاستجابة السياسية المعلنة من قبل الدولة (مثل حزم التحفيز وبرامج الحماية الاجتماعية) وبين النتائج الفعلية على الأرض والتي تمثلت في تضخم وتآكل القوة الشرائية . تُفسر نظرية الاختيار العام هذه الفجوة بأنها ناتجة عن تحيز السياسات نحو الحلول قصيرة الأجل .
- ٣ . **ضعف فعالية أدوات السياسة التقليدية** : بينت الدراسة محدودية فعالية السياسات التقليدية (كالدعم العام غير المستهدف وتثبيت الأسعار) في مواجهة صدمات جانبية عرض عالمية متكررة، حيث أن هذه السياسات لا تعالج التشوهات الهيكلية في سوق الصرف والاعتماد على الاستيراد، بل تزيد من الأعباء المالية للدولة وتخلق اختلالات في السوق .
- ٤ . **إشكالية سياسة سعر الصرف** : أظهرت النتائج أن الاعتماد على نظام سعر صرف شبه ثابت لفترات طويلة أدى إلى تراكم اختلالات مالية كبيرة، مما جعل عمليات التصحيح (التعويم) لاحقاً أكثر

تكلفة على الاقتصاد الكلي والمواطنين، وأضعف قدرة البنك المركزي على الاستقرار النقدي في أوقات الأزمات لكنه الخيار الأمثل للمعالجة.

٥. تأثير محدود للحماية الاجتماعية في غياب الاستهداف: على الرغم من وجود برامج للحماية الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة"، إلا أن فعاليتها في امتصاص الصدمة كانت محدودة بسبب ضعف استهدافها ونشأتها حديثاً، مما حال دون وصول الدعم بكفاءة إلى الفئات الأكثر تضرراً

الخلاصة

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن قدرة الدول النامية على إدارة الأزمات الاقتصادية العالمية لا تتحدد فقط بشدة الصدمة الخارجية أو سرعة الاستجابة اللحظية لها، بل تتوقف بشكل جوهري على متانة الهياكل الاقتصادية والمؤسسية الداخلية التي تستقبل تلك الصدمة. لقد أظهرت الحالة المصرية أن الصدمات العالمية المتعاقبة لم تكن مجرد أزمات عابرة، بل كانت بمثابة اختبار ضغط وبالتالي، فإن التحدي الأكبر الذي تواجهه مصر ليس في كيفية تجاوز أزمة مؤقتة، بل في قدرتها على تحويل هذه الأزمات إلى فرص للتعليم والتحول البنوي، بالانتقال من نموذج الدولة "المتأثرة" بالصدمات إلى نموذج الدولة "القادرة على التكيف" من خلال إصلاحات مؤسسية شاملة تعالج جذور الضعف وليس فقط أعراضه.

التوصيات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، يوصي الباحث بما يلي:

١. تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي: العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد وبناء سلاسل توريد محلية قادرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.
٢. إصلاح سياسات المالية العامة: إعادة هيكلة الدعم ليكون نقدياً ومستهدفاً بشكل كامل بدلاً من الدعم العيني، لضمان وصوله لمستحقيه الحقيقيين وتخفيف العبء على الموازنة العامة، مع وضع قواعد مالية واضحة تسمح ببناء فائض مالي في فترات الازدهار لاستخدامه في فترات الأزمات.

- ٣ . تعزيز مرونة سعر الصرف : ضرورة الانتقال إلى مرونة أكبر في سعر الصرف لتكون الآلية الرئيسية لامتناس الصدمات الخارجية، مع تعزيز الاحتياطات النقدية الأجنبية لخلق هامش أمان أكبر للبنك المركزي في مواجهة التقلبات .
- ٤ . تطوير آليات الحوكمة والشفافية : إصلاح الجهاز الإداري للدولة من خلال رقمنة خدمات الحماية الاجتماعية وربط قواعد البيانات لضمان الشفافية في توزيع الدعم وتحقيق العدالة الاجتماعية، مما يعزز ثقة المواطن في قدرة الدولة على إدارة الأزمات وهو ما اتبعته الدولة مؤخراً بفض القيادة الحكيمة للرئيس عبد الفتاح السيسي وسعيه نحول الرقمنة والتحول الرقمي وإنشاء عقل مصر ومركز للحوسبة السحابية بالعاصمة الإدارية الجديدة .
- ٥ . بناء صناديق مالية لمواجهة الطوارئ : إنشاء صناديق سيادية أو للطوارئ (مثل صندوق لمواجهة تقلبات أسعار الغذاء والطاقة) بهدف توفير مصدر تمويل سريع وآمن يمكن الاعتماد عليه في أوقات الأزمات دون الحاجة إلى التوسع في الاقتراض الخارجي المكلف أو الضغط على الموازنة .
- ٦ . الاستثمار في رأس المال البشري والمؤسسي : تعزيز برامج التعليم والتدريب الفني لرفع كفاءة القوى العاملة، وبناء مؤسسات حكومية مرنة تتمتع بقدرة عالية على التخطيط الاستباقي والتنسيق السريع بين الوزارات والجهات المختلفة عند حدوث أي صدمة طارئة .

الأبحاث المستقبلية

- استكمالاً لهذا البحث، تقترح الباحثة إجراء المزيد من الدراسات في المجالات التالية :
- ١ . دراسات مقارنة موسعة : إجراء مقارنات تحليلية بين مصر ونماذج لدول نامية أخرى (في آسيا وأمريكا اللاتينية) نجحت في بناء مرونة اقتصادية أعلى، لتحديد أفضل الممارسات والنماذج القابلة للتطبيق في السياق المصري .
- ٢ . قياس أثر التحول الرقمي : دراسة دور التحول الرقمي في تعزيز كفاءة إدارة الأزمات، خاصة في مجالات مثل رقمنة الحماية الاجتماعية، وتحسين نظم المعلومات المالية الحكومية، وتعزيز الشفافية في توزيع الموارد .

٣ . تحليل سياسات الطاقة والغذاء : إجراء بحوث معمقة حول كيفية بناء استراتيجيات وطنية للأمن الغذائي وأمن الطاقة تقلل من التبعية للأسواق العالمية، وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروعات القومية الكبرى في هذا الإطار .

٤ . اقتصاديات تغير المناخ وإدارة الأزمات : دراسة التداخل بين الصدمات الاقتصادية والصدمات المناخية (كموجات الجفاف والفيضانات) وكيفية بناء خطط متكاملة لإدارة المخاطر تجمع بين المرونة الاقتصادية والمناخية .

٥ . الاقتصاد السياسي للإصلاح : إجراء دراسات نوعية معمقة حول المعوقات السياسية والمؤسسية التي تحول دون تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية، وتحليل دور جماعات المصالح وتأثيرها على مسارات صنع القرار الاقتصادي في أوقات الأزمات .

المراجع

المراجع العربية

- ١ . إبراهيم العيسوي . (٢٠١٠) . اقتصاديات الدول النامية في عصر العولمة . دار النهضة العربية .
- ٢ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . (٢٠٢٢) . الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠٢٢ . جمهورية مصر العربية .
- ٣ . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . (٢٠٢٣) . النشرة الشهرية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك . جمهورية مصر العربية .
- ٤ . حسيبة، وبوحالسة . (٢٠٢١) . إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في زمن العولمة . مجلة الشريعة والاقتصاد، ١٠ (١)، ١١٠-١٣٢ .
- ٥ . الدويري، م . (٢٠١٩) . المرونة الاقتصادية في مواجهة الأزمات : دراسة تحليلية . مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، ٣٥ (١)
- ٦ . صندوق النقد الدولي . (٢٠١٨) . تقرير الرائد المالي الدولي : سياسات المالية العامة والموجات التجارية . أكتوبر ٢٠١٨ .
- ٧ . صندوق النقد الدولي . (٢٠٢٣) . تقرير المشاورات الدورية لمصر بموجب المادة الرابعة . واشنطن دي سي : صندوق النقد الدولي .

8. Abdelhamid, D., & El-Shahat, M. (2020). Global food price shocks and inflation in Egypt: An empirical investigation. *Middle East Development Journal*, 12(1), 123-145.
9. Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2013). *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Crown Currency.
10. Al-Mashat, R., & others. (2022). Monetary policy under successive external shocks: The case of Egypt. *Central Bank of Egypt Working Paper*, No. 345.
11. Audiguier, C. (2012). The Impact of the Global Financial Crisis on the Least Developed Countries (FERDI Working Paper No. p50). *Fondation pour les études et recherches sur le développement international (FERDI)*. <https://hdl.handle.net/10419/269331>
12. Baker, S. R., Bloom, N., & Davis, S. J. (2016). Measuring economic policy uncertainty. *The quarterly journal of economics*, 131(4), 1593-1636.
13. Bénassy-Quéré, A., Coeuré, B., Jacquet, P., & Pisani-Ferry, J. (2018). *Economic policy: theory and practice*. Oxford University Press.
14. Bhattacharya, D., & Dasgupta, S. (2012). Global financial and economic crisis: Exploring the resilience of the least developed countries. *Journal of International Development*, 24 (6), 673-685. <https://doi.org/10.1002/jid.2860>
15. Blanchard, M. O. J. (2009). *The crisis: basic mechanisms and appropriate policies*. International Monetary Fund.
16. Boin, A., Hart, P. T., Stern, E., Stern, E., & Sundelius, B. (2017). *The politics of crisis management*. Cambridge University Press.
17. Briguglio, L., Cordina, G., Farrugia, N., & Vella, S. (2014). Economic vulnerability and resilience: concepts and measurements. In *Measuring vulnerability in developing countries* (pp. 47-65). Routledge.
18. Buchanan, J. M., & Tullock, G. (1965). *The calculus of consent: Logical foundations of constitutional democracy* (Vol. 100). University of Michigan press.
19. Claessens, S., Dell'Ariccia, G., Igan, D., & Laeven, L. (2010). Cross-country experiences and policy implications from the global financial crisis. *IMF Economic Review*, 58(2), 267-293.
20. El-Mikawy, N., & Benhaddou, A. (2021). Institutional resilience under stress: A comparative analysis of COVID-19 responses in Egypt and Morocco. *The Journal of North African Studies*, 26(5), 983-1004.
21. Forbes, K. J., & Warnock, F. E. (2012). Capital flow waves: Surges, stops, flight, and retrenchment. *Journal of international economics*, 88(2), 235-251.
22. Gelbach, J. B., & Pritchett, L. H. (2001). Indicator targeting in a political economy: Leaker can be better. *The Journal of Policy Reform*, 4(2), 113-145.

23. Griffith-Jones, S., & Ocampo, J. A. (2009). The financial crisis and its impact on developing countries (Working Paper No. 53). International Policy Centre for Inclusive Growth. <https://hdl.handle.net/10419/71832>
24. Gunder Frank, A. (1966). The development of underdevelopment. &Monthly Review, &18(4), 17-31.
25. Haldane, A. G. (2013). Rethinking the financial network. In &Fragile stabilität-stabile fragilität &(pp. 243-278). Wiesbaden: Springer Fachmedien Wiesbaden.
26. Jacobzone, S., Ostry, A., Stola, I., Klein, J., Badr, K., Phillips, E., & Fuquene, L. (2020). Building resilience to the Covid-19 pandemic: The role of Centres of Government.
27. Naudé, W. (2010). The global economic crisis and developing countries: Effects, responses, and options for sustainable recovery. Poverty & Public Policy, 2 (2), Article 8. <https://doi.org/10.2202/1944-2858.1050>
28. North, D. C. (1990). &Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge university press.
29. Ötker-Robe, ', & Podpiera, A. M. (2013). The social impact of financial crises: Evidence from the global financial crisis (SSRN Working Paper No. 2354754). Social Science Research Network. [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2354754](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2354754)
30. Owusu-Peprah, N. T. (2024). &World Development Report 2022: Finance for an Equitable Recovery: by World Bank, Washington, DC, World Bank Publications, 2022, 267 pp., \$0.00 (E-book), ISBN 9781464817311 &(Vol. 38, No. 1, pp. 129-132). Routledge.
31. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2009). &This time is different: Eight centuries of financial folly. princeton university press.
32. Tambunan, T. T. H. (2011). The impact of the 2008-2009 global economic crisis on a developing country's economy: Studies from Indonesia. Journal of Academic Research, 2(3), 175-197. <https://ssrn.com/abstract=1866665>
33. te Velde, D. W., Ahmed, M. M., Alemu, G., Bategeka, L., Cali, M., Castel-Branco, C., ... & others. (2010). The global financial crisis and developing countries: Phase 2 synthesis (Working Paper No. 316). London, UK: Overseas Development Institute. Retrieved from <https://www.odi.org/publications/4855-global-financial-crisis-and-developing-countries-phase-2-synthesis>
34. UNISDR, U. (2015, March). Sendai framework for disaster risk reduction 2015-2030. In &Proceedings of the 3rd United Nations World Conference on DRR, Sendai, Japan &(Vol. 1).
35. Wahba, S. (2022). The stabilizing and shock-absorbing role of workers' remittances in Egypt. International Migration, 60(3), 45-68.
36. Wallerstein, I. (1993). The Modern World System. &Social Theory: The Multicultural and Classic Readings, &27.!